ما وراء النص

إعادة تأسيس الفلسفة الجنائية في عصر التحول الرقمي والأخلاقي

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى ابنتي الغالية صبرينال

يا نور عيني وبوصلة قلبي

أكتب هذه السطور وأنتِ تنظرين إلى عالمٍ مختلف

تماماً عن العالم الذي ورثتهُ أنا؛ عالم تتداخل فيه الحدود، وتذوب فيه اليقينيات، وتصبح فيه الجريمة مفهوماً متغيراً بقدر تغير التكنولوجيا.

هذا الكتاب هو محاولتي المتواضعة لرسم خريطة طريق لعدالةٍ تفهم تعقيدات زمنكِ، عدالةٍ لا تكتفي بتطبيق النصوص الجامدة، بل تبحث عن روح الإنسان وكرامته حتى في لحظات خطئه.

أهديكِ هذا الجهد، أملاً في أن تعيشي في مجتمعٍ تكون فيه القوانين جسوراً للسلام، وليس أسواراً للعزلة.

لكِ كل حبّي وتقديري.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

فهرس المحتويات

المقدمة: حين يعجز النص عن مواكبة الضمير

القسم الأول: تفكيك مفهوم الجريمة

الفصل الأول: أزمة التعريف التقليدي للجريمة في ضوء المستحدثات

الفصل الثاني: الجريمة في العصر الرقمي.. حين يذوب المكان وتتشكل الهوية

الفصل الثالث: سيكولوجية الإثم الجديد.. بين الإرادة الحرة والحتمية البيئية

القسم الثاني: منهجية التطبيق القضائي

الفصل الرابع: القاضي كمهندس للعدالة.. تجاوز الحرفية نحو الغائية

الفصل الخامس: الدليل العلمي واليقين القضائي.. بين الحقيقة المادية والاحتمال الرقمي

الفصل السادس: شخصية الجاني كعنصر جوهري.. من محاكمة الفعل إلى محاكمة الفاعل

القسم الثالث: نحو تشريع مستقبلي

مقدمة القسم: لماذا تفشل القوانين في مواكبة العصر؟

الفصل السابع: مبادئ التشريع المرن.. قوانين تُسنّ استشرافاً لا ردّ فعل

الفصل الثامن: العدالة التصالحية والبديل السجني.. نحو مجتمع بلا سجون

الخاتمة العامة: بيان العدالة الجديدة

قائمة المراجع

المقدمة

حين يعجز النص عن مواكبة الضمير

على مدار قرون، استقرت أركان العدالة الجنائية على مسلمّة بسيطة تبدو بديهية: هناك نصٌّ مكتوبٌ يحدد الجريمة، وهناك فعلٌ ماديٌّ يخالف هذا النص، وعقابٌ مُقدّرٌ سلفاً جزاءً على هذا الخرق. لقد كانت سيادة القانون تعني حرفية التطبيق، وكان القاضي يُنظر إليه في أفضل التقاليد الكلاسيكية على أنه فم ينطق بكلمات المشرع، لا أكثر ولا أقل.

لكننا اليوم نقف عند منعطف تاريخي فاصل، حيث بدأت تلك المسلمّة البسيطة تتشقق تحت وطأة واقع جديد معقد. نحن نعيش في عصر لم تعد فيه الجريمة مجرد فعل مادي يحدث في مكان وزمان محددين؛ فقد

أصبحت الجريمة فكرةً تنتشر عبر الشبكات، وخوارزميةً تُحفّز على الكراهية، وانتهاكاً للخصوصية يحدث في عالم افتراضي لا يعرف حدوداً جغرافية. وفي الوقت ذاته، كشف علم النفس الحديث وعلم الأعصاب عن طبقات عميقة من اللاوعي والضغوط البيئية والاجتماعية التي تشكّل الإرادة الإجرامية، مما يضع علامة استفهام كبيرة أمام مفهوم المسؤولية الجزائية الكاملة كما فهمها الفقهاء القدامى.

إن المشكلة الجوهرية التي يواجهها القضاء والتشريع المعاصر ليست في نقص النصوص، بل في جمود التفسير. فالمشرع، مهما بلغ من حكمة وسرعة بديهة، لا يستطيع أن يسبق المستقبل؛ والنص القانوني، بطبيعته الثابتة، غالباً ما يتأخر عن ركب التطور التكنولوجي والاجتماعي المتسارع. وعندما يحاول القاضي تطبيق نصٍّ وُلد في القرن العشرين على جريمةٍ وُلدت في القرن الحادي والعشرين، فإنه rischia بأن يقع في فخ العدالة الشكلية التي تحقق حرفية القانون لكنها تخفق في تحقيق جوهر العدالة.

هذا الكتاب، ما وراء النص، ليس محاولةً أخرى لشرح مواد قانون العقوبات، ولا هو دراسة مقارنة تقليدية بين التشريعات الوضعية. إنه دعوة جريئة لإعادة تأسيس الفلسفة الجنائية من جذورها. إنه مشروع فكري يهدف إلى نقل مركز الثقل في الفكر الجنائي من تجريم الفعل إلى فهم الفاعل، ومن توقيع العقاب إلى تحقيق الإصلاح.

نحن هنا لا ندعو إلى إلغاء النصوص أو تجاوز مبدأ الشرعية؛ فالنص هو حصن الحرية الأول ضد تعسف السلطة. لكننا ندعو إلى قراءة النص بعينٍ ثالثة؛ عينٍ ترى ما وراء الحروف، عينٍ تستحضر روح التشريع وغايته الاجتماعية والأخلاقية. نحن نتحدث عن اجتهاد قضائي مستنير يملأ الفراغات التي يتركها المشرع، وعن تشريع مرن يستوعب متغيرات العصر دون أن يفقد هويته.

في صفحات هذا الكتاب، سنخوض معاً في رحلة عبر

ثلاثة أبعاد:

البعد الفلسفي: حيث نعيد تعريف الجريمة والعقاب في ضوء الأخلاقيات الرقمية والتحديات الوجودية للإنسان المعاصر.

البعد القضائي: حيث نقدم للقاضي أدوات تفسيرية جديدة تمكّنه من الوصول إلى اليقين العدلي في قضايا معقدة تتداخل فيها العلوم مع القانون.

البعد التشريعي: حيث نطرح رؤية لمستقبل التجريم والعقاب، تقوم على المرونة والوقاية والعدالة التصالحية كبديل جذري للنموذج السجني التقليدي.

إلى سيادة القضاة، الذين يحملون على عواتقهم أمانة الفصل في مصائر البشر: هذا الكتاب هو رفيق لكم في لحظات التردد، يذكرُكم بأن الحكم العادل هو الذي يرضي الضمير قبل أن يرضي النص.

إلى المشرعين، صانعي قواعد اللعبة الاجتماعية: هذه

صفحة بيضاء تدعوكم للتفكير في قوانين لا تُسنّ ردّ فعل للأحداث، بل تُبنى استشرافاً للمستقبل.

وإلى المثقفين وحراس القيم: هذا جسر يربط بين عالم القانون المغلق وعالم الفلسفة المفتوح، لنناقش معاً: ما هي العدالة التي نريدها لأبنائنا؟

إن الطريق نحو عدالة جديدة شائك ومحفوف بالمخاطر، فهو يتطلب شجاعةً لكسر التابوهات الفقهية، وحكمةً للموازنة بين الأمن والحرية، وإنسانيةً لفهم ضعف البشر. ولكن، كما قال أحد كبار الفلاسفة: القانون بدون عدالة هو مجرد قوة مسلحة. وهدفنا في هذا السفر هو أن نجعل القوة المسلحة للحق، والعدل روحاً تسري في عروق النصوص.

فلنبدأ الرحلة معاً، خلف الستار، إلى ما وراء النص.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

القسم الأول

تفكيك مفهوم الجريمة

نحو أنطولوجيا جنائية جديدة

الفصل الأول

أزمة التعريف التقليدي للجريمة في ضوء المستحدثات

1.1. المقدسة الثلاثية: الركن المادي، المعنوي، والشرعي

استقر الفقه الجنائي الكلاسيكي، منذ عصر التنوير وحتى منتصف القرن العشرين، على تعريف الجريمة بأنها عمل إجرامي صادر عن إرادة إجرامية، نص القانون على عقابه. وقد ارتكزت هذه التعريفات على ثلاثة

أركان مقدسة لم يجروا على المساس بها:

أولاً: الركن الشرعي: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (مبدأ الشرعية).

ثانياً: الركن المادي: سلوك خارجي ملموس يمس مصلحة محمية.

ثالثاً: الركن المعنوي: قصد جنائي أو خطأ غير عمدي ينسب إلى الجاني.

لقد خدمت هذه المقدسة الثلاثية الاستقرار القانوني لقرون، ووفرت الحماية للأفراد من تعسف الحكام. غير أن الثبات الذي ميز هذه الأركان تحول اليوم إلى جمود. فالقانون الجنائي، بطبيعته، يعامل الإنسان كوحدة عقلانية مستقلة، تتخذ قراراتها بحرية كاملة، وتتحمل تبعاتها كاملة. لكن هل لا يزال هذا النموذج صالحاً؟

إن الأزمة لا تكمن في الأركان نفسها، بل في فجوة

التفسير بين هذه الأركان والواقع المتغير. عندما كان الجريمة هي طعنة سكين في مكان عام، كان الركن المادي واضحاً. لكن عندما تكون الجريمة هي تسريب خوارزمية تسبب في انهيار سوق مالي، أو تحريض خوارزمي دفع مراهقاً للانتحار، فإن الركن المادي يتبخر في فضاءات رقمية غير ملموسة، والركن المعنوي يضيع في تعقيدات البرمجة والذكاء الاصطناعي.

1.2. التحدي الرقمي: حين يصبح الضرر وهمياً وحقيقياً في آنٍ واحد

يواجه المشرع والقاضي اليوم معضلة وجودية في تعريف الضرر الجنائي. في القانون التقليدي، الضرر يجب أن يكون محسوساً ومباشراً (جرح، قتل، سرقة مال). أما في العصر الرقمي، فقد أصبح الضرر غير مادي في جوهره، لكنه كارثي في نتائجه.

خذ مثلاً جريمة سرقة الهوية الرقمية. لا يوجد هنا

اختراق لمكان (ركن مادي مكاني)، ولا هناك انتزاع لشيء ملموس (ركن مادي عيني). الضرر هنا هو انتهاك للبيانات ومساس بالسمعة الرقمية. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل يحق للقاضي الجنائي التقليدي، المدرب على قياس الضرر المادي، أن يقيم ضرراً معنوياً رقمياً بنفس اليقين؟

الأخطر من ذلك هو ظهور ما نسميه الجريمة الخوارزمية. عندما تقوم خوارزمية ذكاء اصطناعي، مصممة لتحقيق هدف معين (مثل تعظيم الأرباح)، بانتهاك قوانين الخصوصية أو التلاعب بالأسواق بشكل تلقائي دون تدخل بشري مباشر في لحظة التنفيذ.. من هو الجاني؟

هل هو المبرمج؟ (هو لم ينوِ الجريمة مباشرة).

هل هو المستخدم؟ (هو لم يتحكم في الآلية).

أم هل نعترف لأول مرة في التاريخ بشخصية جنائية اعتبارية للبرمجيات؟

إن الإصرار على تطبيق تعريف الجريمة الكلاسيكي على هذه الحالات يؤدي إما إلى إفلات المجرمين الحقيقيين من العقاب بسبب غموض الركن المادي، أو إلى تجريم أبرياء بسبب التوسع في تفسير الركن المعنوي. نحن بحاجة إلى ركن مادي رقمي يعترف بالبيانات ككيان محمي بذاته، وليس مجرد تابع للأشياء المادية.

1.3. التحدي السيكولوجي: وهم الإرادة الحرة

ربما تكون هذه هي النقطة الأكثر إثارة للجدل، والأكثر أهمية للمشرع والقاضي على حدٍ سواء. تقوم المسؤولية الجنائية على افتراض الإرادة الحرة. أي أن الإنسان اختار الشر وهو قادر على اختيار الخير.

لكن علوم الأعصاب وعلم النفس الجنائي الحديث بدأت تهز هذا الافتراض. نحن نعلم اليوم أن العوامل الوراثية،

والبيئة الاجتماعية، والصدمات النفسية المبكرة، وحتى التصميم الإدماني للتطبيقات الرقمية، تلعب دوراً هائلاً في تشكيل الدافع الإجرامي.

عندما يرتكب شاب جريمة إلكترونية بدافع الإدمان الرقمي أو نتيجة غسل دماغ إلكتروني عبر منصات متطرفة، هل تكون إرادته حرة تماماً كما افترض بيكاريا وكانت؟

لا ندعو هنا إلى إلغاء المسؤولية الجنائية، فهذا يؤدي إلى انهيار المجتمع. لكننا ندعو إلى تدرج المسؤولية. بدلاً من الثنائية التقليدية (مسئول / غير مسئول)، نقترح طيفاً من المسؤولية يتناسب مع درجة الوعي والحرية المتاحة للجاني في لحظة الفعل.

القاضي المستقبلي يجب أن يكون لديه القدرة على الاستعانة بخبراء ليس فقط في الطب الشرعي، بل في الهندسة الاجتماعية الرقمية وعلم النفس العصبي، لتحديد درجة الإثم الحقيقي. العقاب يجب أن يلامس درجة الوعي لا مجرد درجة الضرر.

1.4. نحو تعريف ديناميكي للجريمة

بناءً على ما سبق، فإننا في هذا الكتاب نقترح تعريفاً إجرائياً جديداً للجريمة، نسميه التعريف الديناميكي للفعليّات الضارة، ويرتكز على المعايير التالية:

أولاً: معيار الخطر الاجتماعي الفعلي: لا ننتظر وقوع الضرر المادي التقليدي دائماً، بل نعتبر خلق خطر جسيم ومنظوم في الفضاء الرقمي أو البيئي جريمة بحد ذاتها، حتى لو لم يتجسد الضرر فوراً (تجريم الخطر المجرد في حالات محددة).

ثانياً: معيار الاستغلال التقني: أي فعل يستغل ثغرة تقنية أو نفسية لإلحاق الضرر، يُعتبر ركناً مادياً كافياً، حتى لو لم يكن هناك تماس فيزيائي.

ثالثاً: معيار القابلية للإصلاح: يرتبط تعريف الجريمة بطبيعة العقاب؛ فإذا كان الفعل لا يقبل إصلاحاً عبر

العقوبات التقليدية، يجب إعادة تصنيفه جنائياً ليشمل عقوبات بديلة (كالحرمان من الوصول الرقمي، أو الخدمة المجتمعية المتخصصة).

إن هذا التعريف لا يلغي النصوص، بل يمنحها مرونة الحياة. فهو يسمح للقاضي بالنظر إلى ما وراء الفعل الظاهري، إلى البنية التحتية للجريمة، والدوافع الخفية، والآثار المترتبة غير المباشرة.

في الفصول التالية من هذا القسم، سنغوص أكثر في تفاصيل الجريمة الرقمية وأخلاقيات العقاب، لنرى كيف يمكن ترجمة هذا التعريف النظري إلى أدوات عملية في قاعة المحكمة وفي لجان الصياغة التشريعية.

الفصل الثاني

الجريمة في العصر الرقمي.. حين يذوب المكان وتتشكل الهوية

2.1. موت مكان ارتكاب الجريمة: أزمة الاختصاص القضائي

لطالما استندت قواعد الاختصاص القضائي في القانون الجنائي التقليدي على معيار الإقليمية. فالجريمة تُحاكم حيث وُقعت، أو حيث ظهر أثرها. كانت الحدود الجغرافية للدول هي الأسوار التي تحدد سلطة القاضي.

لكن في الفضاء السيبراني، انهارت هذه الأسوار تماماً. جريمة واحدة قد تبدأ برمجتها في دولة أ، وتُنفذ عبر خوادم في دولة ب، وتستهدف ضحية في دولة ج، بينما يجلس الجاني فعلياً في دولة د.

السؤال الذي يحير القضاة اليوم: من هو المختص؟

إذا طبقنا المعايير التقليدية بصرامة، قد نجد أنفسنا أمام حالة من تنازع الاختصاص السلبي، حيث تتهرب

جميع الدول من النظر في القضية لأن ركناً منها فقط وقع على إقليمها، أو العكس تنازع إيجابي يؤدي إلى محاكمة المتهم عدة مرات عن نفس الفعل.

نحن هنا بحاجة إلى تبني مبدأ جديد في التشريعات الجنائية نسميه مبدأ العالمية الوظيفية. لا يكفي أن تكون الجريمة قد مسّت مواطناً أو مصلحة وطنية؛ بل يجب أن يكون الاختصاص للقادر تقنياً وقانونياً على ملاحقة الجريمة وفك شفرتها، بغض النظر عن الموقع الجغرافي. هذا يتطلب معاهدات دولية جديدة تمنح صلاحيات استثنائية للنيابات المتخصصة في الجرائم الإلكترونية لتتجاوز البيروقراطية التقليدية في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والتي غالباً ما تأتي متأخرة بعد طي صفحة الجريمة.

2.2. البيانات ككيان حي: إعادة تعريف الملكية والسرقة

في القانون الكلاسيكي، السرقة تتطلب انتزاع شيء

منقول ماديًا من حيازة المجني عليه. إذا سرقت ملفًا رقميًا، فإن الأصل لا يزال موجودًا عند الضحية، وتم نسخُه فقط. هل تعتبر هذه سرقة؟ أم هي مجرد نسخ غير مصرح به؟

التشريعات الحالية تتلعثم في توصيف هذا الفعل. البعض يعاقبه تحت باب الدخول غير المشروع، والبعض الآخر تحت باب الاحتيال. لكن الحقيقة أعمق من ذلك.

في الاقتصاد الرقمي، البيانات هي العملة الجديدة، وهي امتداد للشخصية الإنسانية. سرقة بياناتك الصحية، أو بصمتك الحيوية، أو سجل محادثاتك الخاصة، هي اعتداء على الذات بقدر ما هي اعتداء على المال.

لذلك، يقترح هذا الكتاب إدراج باب جديد في قوانين العقوبات يسمّى جرائم الاعتداء على الكيان الرقمي للإنسان. هذا الباب لا يعامل البيانات كأشياء مادية، بل كحقوق شخصية مطلقة. العقاب هنا لا يجب أن يكون تعويضاً مالياً فحسب، بل يجب أن يشمل استعادة

السيطرة الرقمية وإلزام الجاني بمحو الآثار وضمان عدم تكرار الانتهاك، وهو ما يتجاوز مفهوم التعويض التقليدي.

2.3. الخوارزمة المجرمة: من المسؤول عندما يخطئ الذكاء الاصطناعي؟

نصل هنا إلى النقطة الأكثر جرأة في هذا الفصل. مع تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة، أصبحنا أمام سيناريوهات ترتكب فيها الأنظمة أفعالاً ضارة لم يبرمجها البشر بشكل مباشر، بل تعلمتها الخوارزمية من خلال تحليل البيانات.

مثال واقعي مستقبلي: نظام ذكاء اصطناعي مسؤول عن إدارة شبكة كهرباء مدينة كاملة، يقوم باتخاذ قرار فصل التيار عن مستشفى معين لتحقيق توازن في الشبكة، مما يؤدي لوفاة مرضى يعتمدون على أجهزة التنفس. المبرمج لم يكتب كوداً يقول اقتل المرضى، والنظام اتخذ القرار بناءً على حسابات منطقية خاطئة نتجت عن تعلم ذاتي.

من يحمل العبء الجنائي هنا؟

المبرمج؟ هو لم يتوقع هذا السيناريو بالتحديد.

المشغل (الشركة)؟ هي اعتمدت على النظام لأغراض مشروعة.

النظام نفسه؟

الحل التقليدي بإلقاء اللوم على خطأ بشري بعيد المنال لن يعد مقنعاً. نحن أمام حاجة ملحة لتشريع ينشئ فئة قانونية جديدة تسمى الشخصية الاعتبارية التقنية المحدودة.

هذا لا يعني منح الروبوتات حقوق الإنسان، بل يعني إمكانية تحميلها مسؤولية جزائية مستقلة تتمثل في:

إعدام البرنامج (حذف الكود المصدر).

الحجر التقني (عزل النظام عن الشبكة).

إعادة التأهيل الخوارزمي (إجبار الشركة المطورة على إعادة تدريب النموذج تحت إشراف قضائي).

ويبقى المسؤولية المالية والتعويضية على عاتق الشركة المالكة، لكن المسؤولية الأدبية الجنائية عن الفعل تقع على الكيان التقني نفسه. هذا الفصل بين المسؤوليتين يسمح بتحقيق العدالة دون الظلم بالمبرمجين الذين لم يرتكبوا خطأً شخصياً مباشراً.

2.4. التحريض الصامت: جريمة المحتوى والخوارزميات التوصيلية

لم تعد الجريمة تحتاج إلى خطيب مفوه يحرض الجمهور في ساحة عامة. اليوم، تقوم خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي بتحريض صامت. فهي تدفع المستخدمين نحو محتوى متطرف، أو يشجع على الانتحار، أو الكراهية، ليس بقصد إجرامي مباشر من

المنصة، ولكن لتحقيق هدف تجاري (زيادة وقت المشاهدة والتفاعل).

هل يمكن اعتبار تصميم الخوارزمية الذي يفضل نشر خطاب الكراهية لأنه الأكثر تفاعلاً شكلاً من أشكال التحريض الجنائي غير المباشر؟

القانون الحالي يركز على الناشر للمحتوى. لكن الفاعل الحقيقي هو المصمم للنظام الذي جعل هذا المحتوى ينتشر كالنار في الهشيم.

نحن ندعو المشرعين إلى تجريم النمط التصميمي الإجرامي. أي أن مجرد تصميم منصة أو تطبيق بطريقة تسهل بشكل منهجي ومتعمد ارتكاب جرائم (مثل سهولة بيع المخدرات، أو سهولة التنمر المنظم) يعتبر جريمة بحد ذاتها، حتى لو لم يصدر عن الإدارة العليا أمر مباشر بارتكاب تلك الجرائم. العبء الإثباتي ينتقل هنا ليجبر الشركات العملاقة على إثبات أنها بذلت كل جهد تقني ممكن لمنع هذه الجرائم.

2.5. خلاصة الفصل: نحو قضاء رقمي متخصص

إن التعامل مع هذه الجرائم يتطلب أكثر من مجرد تعديل نصوص؛ إنه يتطلب ثورة في البنية القضائية.

نحتاج إلى قضاة خبراء في التكنولوجيا، ليس كمستشارين فنيين فقط، بل كأعضاء هيئة حكم أساسيين في الدوائر المتخصصة.

نحتاج إلى أدلة رقمية موحدة ومعايير دولية لحفظ سلسلة الأدلة في السحاب الإلكتروني.

نحتاج إلى فهم أن السجن قد لا يكون العقاب الأنسب لمجرم رقمي؛ فالعقوبة الرادعة له قد تكون منعه مدى الحياة من الوصول للشبكات أو مصادرة أصوله الرقمية.

إن الجريمة في العصر الرقمي ليست مجرد نسخة إلكترونية من الجريمة التقليدية؛ إنها كائن جديد ببيولوجيا مختلفة، وتتطلب تشريحاً مختلفاً، وأدوية

علاجية مختلفة. وفي الفصل القادم، سننتقل من مكان الجريمة إلى عقل المجرم، لنناقش كيف تغيرت سيكولوجية الإثم في ظل هذه المتغيرات.

الفصل الثالث

سيكولوجية الإثم الجديد.. بين الإرادة الحرة والحتمية البيئية

3.1. انهيار أسطورة الإنسان العقلاني

يقوم البناء الجنائي التقليدي على افتراض فلسفي قديم، مفاده أن الإنسان كائن عقلاني حر، يزن مصالحه قبل أن يقدم على الفعل، ويختار الشر وهو قادر على اختيار الخير. وبناءً على هذا الافتراض، كانت العقوبة تُبرر كردع عام وكجزاء عادل على هذا الاختيار الحر.

لكن، يا سيادة القاضي، يا سيادة المشرع.. هل لا يزال هذا الافتراض صحيحاً في ظل القرن الحادي والعشرين؟

تخبرنا علوم الأعصاب وعلم النفس السلوكي الحديث أن الإرادة البشرية ليست قلعةً حصينة، بل هي نسيج معقد يتأثر بالكيماويات الحيوية، والصدمات النفسية، والبيئة المحيطة، والمؤثرات الخارجية غير المرئية. عندما يرتكب شخص جريمة تحت تأثير إدمان قهري للعبة إلكترونية، أو نتيجة غسل دماغ منهجي عبر منصات التطرف، فإن درجة حرية اختياره تكون قد تشققت بشكل جوهري.

إن الإصرار على معاملة هذا الشخص بنفس معاملة المجرم العقلاني البارد هو شكل من أشكال الظلم العلمي. نحن لا ندعو إلى إلغاء المسؤولية، بل إلى تكييفها. يجب أن ينتقل القانون من ثنائية (مسئول / غير مسئول) إلى طيف متدرج من المسؤولية يعكس درجة الحرية المتاحة فعلياً للجاني في لحظة ارتكاب الفعل.

3.2. الإدمان الرقمي كظرف مخفف بنيوي

لطالما اعترف القانون بالظروف المخففة في حالات الغضب الشديد أو الاضطراب العقلي الجزئي. لكننا اليوم أمام ظاهرة جديدة لم تُنظم تشريعياً بشكل كافٍ: الإدمان الرقمي القهري.

هناك جرائم تُرتكب ليس بدافع الربح أو الكراهية التقليدية، بل بدافع إشباع حاجة عصبية ملحة فرضتها تصميمات التطبيقات (مثل خاصية السحب اللانهائي، أو المكافآت العشوائية). عندما يدفع هذا التصميم المستخدم لارتكاب جريمة (مثل الاختراق، أو الاحتيال، أو حتى العنف الجسدي الناتج عن انهيار عصبي رقمي)، فإن الإرادة هنا تكون مقيدة تقنياً.

نقترح هنا إدخال مفهوم جديد في قانون العقوبات، نسميه نقص الأهلية الوضعي الرقمي. لا يعني هذا إعفاء المدمن من العقاب، بل يعامل معاملة ناقص الأهلية في بعض الجرائم غير الخطرة على الأرواح،

حيث تُستبدل العقوبة السجنية بـ برامج إعادة تأهيل رقمي وإدخال مصحات سلوكية.

على القاضي أن يملك السلطة التقديرية للاستعانة بتقارير علم النفس الرقمي لتحديد ما إذا كان الدافع الإجرامي نابعاً عن إرادة حرة، أم كان نتيجة استغلال ثغرات نفسية في التصميم التقني استُهدفت بها إرادة الجاني.

3.3. التحريض الخوارزمي وتشارك القصد الجنائي

في القانون التقليدي، التحريض يتطلب شخصاً محدداً يقنع شخصاً آخر بارتكاب الجريمة. لكن ماذا لو كان المحرض هو خوارزمية؟

نحن نلاحظ ظاهرة خطيرة حيث تقوم أنظمة التوصية بتغذية المستخدم بمحتوى إجرامي متدرج (من الكراهية اللفظية إلى الدعوة للعنف) بناءً على تفاعلاته السابقة. هنا، لا يوجد محرض بشري مباشر، لكن هناك نظاماً صُمم ليعظم الربح عبر تعظيم

التفاعل، حتى لو كان عبر الجريمة.

هل يمكن اعتبار مصممي هذه الخوارزميات شركاء في القصد الجنائي؟

الرأي التقليدي يقول لا، ما لم يثبت القصد المباشر. لكننا في هذا الكتاب نطرح نظرية القصد الاحتمالي المنظم. إذا كانت الشركة تعلم علم اليقين أن تصميم خوارزميتها يؤدي إحصائياً إلى تحريض نسبة من المستخدمين على الجريمة، وتستمر في تشغيلها لتحقيق الربح، فإن هذا القبول بالخطر يرقى إلى درجة القصد الجنائي غير المباشر.

هذا يفتح باباً جديداً للمساءلة الجنائية لشركات التكنولوجيا الكبرى، ليس عن فعل موظفيها، بل عن فعل أنظمتها التي تعتبر امتداداً لإرادتها الإدارية.

3.4. نظرية المسؤولية الديناميكية

بناءً على ما سبق، نقدم في هذا الكتاب نظرية قانونية جديدة نسميها نظرية المسؤولية الديناميكية.

تقوم هذه النظرية على ثلاثة محاور لتقدير المسؤولية الجنائية في العصر الحديث:

أولاً: محور الوعي: مدى إدراك الجاني لطبيعة فعله في ظل تعقيدات التقنية (هل كان يدرك أن فعله البسيط قد يسبب كارثة؟).

ثانياً: محور الحرية: درجة القيود الخارجية (تقنية، نفسية، اجتماعية) التي أثرت على إرادته وقت الفعل.

ثالثاً: محور الخطر: حجم الخطر الذي خلقه الفعل، بغض النظر عن النتيجة الفعلية (في الجرائم التقنية).

بتطبيق هذه المعايير، قد نجد أن شخصاً ارتكب جريمة مالية ضخمة عبر الإنترنت، تكون مسؤوليته الأخلاقية أقل من شخص سرق مبلغاً بسيطاً بدافع الحاجة

الملحة، لأن الأول قد يكون ضحية بيئة رقمية محفزة للإجرام دون وعٍ كامل، بينما الثاني acted بحرية تامة بدافع البقاء. هذا القلب للمفاهيم يتطلب شجاعة قضائية نادرة.

3.5. دور القاضي في تشخيص الإرادة المريضة

لتطبيق هذه النظرية، لا يكفي أن يكون القاضي ملماً بالنصوص؛ بل يجب أن يتحول إلى طبيب للعدالة.

نقترح إلزام المحاكم الجنائية في الجرائم المعقدة بتشكيل لجان متعددة التخصصات تضم (قاضي، خبير نفسي، خبير تقني) قبل إصدار الحكم لتحديد بصمة الإرادة للجاني.

الحكم القضائي يجب أن يتضمن في حيثياته تحليلاً لبيئة الجريمة بقدر تحليله لنص الجريمة. فإن لم نفهم لماذا حدثت الجريمة، لن نستطيع منع تكرارها، ولن نكون عادلين في معاقبة مرتكبها.

3.6. خاتمة القسم الأول

بهذا الفصل، نكون قد أكملنا تفكيك المفهوم التقليدي للجريمة. لقد انتقلنا من النص الجامد إلى الواقع المتحرك، ومن المكان المادي إلى الفضاء الرقمي، ومن الإرادة المطلقة إلى الإرادة المقيدة.

لقد أصبح واضحاً أن الأدوات القديمة لم تعد تصلح للجرائم الجديدة.

في القسم الثاني من هذا الكتاب، سننتقل من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العلاج. سنناقش كيف يجب أن يتغير العقاب ليكون أداة إصلاح حقيقية في عصرنا، وكيف يمكن للقاضي أن يصنع عدالةً تتجاوز مجرد توقيع العقوبة.

القسم الثاني

منهجية التطبيق القضائي

الفصل الرابع

القاضي كمهندس للعدالة.. تجاوز الحرفية نحو الغائية

4.1. أزمة القاضي الفم: لماذا لم يعد التفسير الحرفي كافياً؟

في التقليد القانوني الكلاسيكي، كان يُنظر إلى القاضي المثالي على أنه فم ينطق بكلمات القانون (كما قال مونتسكيو). دورُه يقتصر على تطبيق النص حرفياً على الوقائع. هذه النظرة كانت مناسبة لعصر كانت فيه الحياة بسيطة، والجرائم واضحة، والنصوص شاملة نسبياً.

أما اليوم، وفي ظل التسارع الجنوني للتكنولوجيا وتداخل العوامل النفسية والاجتماعية، أصبح النص

القانوني غالباً ما يتأخر عن الواقع، أو يكون غامضاً أمام مستجدات لم تكن في حسبان المشرع وقت الصياغة.

عندما يواجه القاضي جريمة سرقة عملة رقمية غير منظمة، أو جريمة بيئية ذات أثر تراكمي، فإن التمسك بالحرفية قد يؤدي إما إلى إفلات الجاني (لعدم وجود نص يصف الفعل بدقة)، أو إلى حكم جائر لا يراعي خصوصية الحالة.

لذلك، ندعو في هذا الكتاب إلى تحول جذري في دور القاضي: من مطبق سلبي إلى مهندس فعال للعدالة. المهندس لا يكتفي بقراءة مخطط البناء (النص)، بل يفهم فيزياء المواد (الواقع) ويعدل المسار لضمان سلامة المبنى (العدالة).

4.2. أدوات التفسير الغائي: البحث عن روح التشريع

كيف يمكن للقاضي أن يمارس هذا الدور الجديد دون الخروج على مبدأ الشرعية؟ الإجابة تكمن في تبني

منهج التفسير الغائي المتقدم.

لا يكفي أن يسأل القاضي: ماذا يقول النص؟. بل يجب أن يسأل: ما هي القيمة الاجتماعية والأخلاقية التي أراد المشرع حمايتها وراء هذا النص؟ وكيف يمكن حماية هذه القيمة في الواقع الجديد؟.

مثال تطبيقي: إذا كان النص يعاقب على الدخول غير المصرح به إلى مكان مغلق، وجاءت قضية اختراق نظام سحابي مغلق بكلمة سر. التفسير الحرفي قد يتلعثم لأن السحابة ليست مكاناً مغلقاً بالمعنى المادي. لكن التفسير الغائي يدرك أن القيمة المحمية هي حرمة الخصوصية والأمان، وبالتالي يوسع مفهوم المكان المغلق ليشمل الفضاء الرقمي المؤمن.

هذا النوع من التفسير يتطلب من القاضي جرأة فكرية وفهماً عميقاً لفلسفة القانون، وهو ما سنعمل على تنميته عبر هذا القسم.

4.3. اليقين القضائي في عصر الشكوك العلمية

يكى من أكبر تحديات القضاء الحديث هو التعامل مع الأدلة المعقدة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. كيف يصل القاضي إلى اليقين اللازم للإدانة عندما تكون الأدلة عبارة عن خوارزميات احتمالية؟

التقليد القضائي يعتمد على الاقتناع الشخصي للقاضي المستند إلى أدلة مادية وشهادات. لكن ماذا لو كانت الشهادة صادرة من نظام ذكي لا يمكن استجوابه؟ وماذا لو كان الدليل الرقمي قابلاً للتلاعب بمستويات لا يراها البشر؟

نحن نقترح معايير جديدة لـ اليقين التقني القضائي:

أولاً: شفافية الخوارزمية: لا يجوز الاعتماد على دليل ناتج عن الصندوق الأسود إلا إذا خضع لمراجعة خبراء مستقلين معتمدين من المحكمة.

ثانياً: سلسلة الحفظ الرقمية المشددة: تطبيق بروتوكولات بلوك تشين لحفظ الأدلة الرقمية منذ لحظة

ضبطها حتى عرضها في الجلسة، لضمان عدم العبث بها.

ثالثاً: معيار الشك لصالح المتهم في القضايا التقنية: في حال تعارض التقارير الفنية أو غموض الآلية التقنية، يجب أن يغلب الشك لصالح المتهم، ليس فقط كقاعدة إجرائية، بل كضرورة أخلاقية في وجه تعقيد التكنولوجيا.

4.4. الحكم القضائي كوثيقة إصلاحية

في النموذج التقليدي، ينتهي دور القاضي بتوقيع العقوبة (سجن، غرامة). نموذج العدالة الجديدة، يجب أن يكون الحكم القضائي بداية لمسار إصلاحي.

ندعو القضاة إلى تضمين أحكامهم ما نسميه توصيات الإصلاح البنيوي.

إذا كشفت المحاكمة عن ثغرة في نظام بنك معين سهلت جريمة الاحتيال، فلا يكتفي القاضي بمعاقبة

المحتال، بل يصدر ضمن حيثيات الحكم (أو كملحق تنفيذي) توصية ملزمة للبنك بإصلاح الثغرة خلال مدة محددة تحت طائلة الغرامة التهديدية.

إذا كانت الجريمة ناتجة عن بيئة عمل سامة، يوجه القاضي توصية للشركة بمراجعة سياساتها الداخلية.

بهذا، يتحول الحكم من مجرد رد فعل لفعل ماضٍ، إلى أداة وقائية تمنع تكرار الجريمة في المستقبل. القاضي هنا يصبح حارساً للمصلحة العامة beyond نطاق القضية الفردية.

4.5. استقلال القاضي في مواجهة ضغط الرأي العام الرقمي

لا يمكننا الحديث عن دور القاضي الجديد دون التطرق للتحدي الأكبر: ضغط الرأي العام على وسائل التواصل الاجتماعي.

في العصر الرقمي، تتحول أي قضية جنائية مثيرة إلى

محكمة شعبية تصدر أحكامها بالإعدام المعنوي قبل أن ينطق القاضي بحرف واحد. هذا الضغط الهائل قد يؤثر لا شعورياً على استقلالية القاضي، ويدفعه لتشديد العقوبات مجاراة للغضب الشعبي.

يجب أن يتسلح القاضي بدرع فلسفي يستمد قوته من يقينه بأن العدالة ليست مسابقة شعبية. كتابنا هذا يهدف لتزويد القاضي بالحجج المنطقية والفلسفية لتبرير أحكامه التي قد تبدو مخففة للعامة، لكنها في الحقيقة أكثر عدالة وعمقاً.

على القاضي أن يتعلم كيفية تواصل أحكامه مع الجمهور؛ شرح الأسباب العميقة والتبريرات الفلسفية للعقوبات البديلة أو البراءات في قضايا معقدة، لكسب ثقة المجتمع بدلاً من الخضوع لضغطه.

4.6. خلاصة الفصل: نحو قضاء مستنير

إن التحول من تطبيق النص إلى صناعة العدالة ليس ترفاً فكرياً، بل هو ضرورة وجودية لاستمرار فعالية

النظام الجنائي. القاضي المستنير هو من يجمع بين صرامة القانون ومرونة الفقه، وبين دقة العلم ورحمة الإنسان.

في الفصل القادم، سننتقل للحديث عن الدليل، ذلك العمود الفقري لأي محاكمة، وكيف تتغير مفاهيم الإثبات في ظل الثورة العلمية.

الفصل الخامس

الدليل العلمي واليقين القضائي.. بين الحقيقة المادية والاحتمال الرقمي

5.1. تحول باراديم الإثبات: من الرؤية إلى البيانات

لطالما اعتمد اليقين القضائي في التقليد الجنائي على الحواس البشرية المباشرة أو ما يقرب منها: رأى الشاهد الجريمة، لمس الخبير آثار الدم، سمع القاضي

الاعتراف. كانت الحقيقة شيئاً ملموساً يمكن إدراكه بحواس البشر.

اليوم، انتقلنا إلى عصر الإثبات غير المرئي. الجرائم تُرتكب في سراديب الإنترنت، والأدلة هي تدفقات بيانات لا تراها العين المجردة، ولا تفهمها إلا الآلات. القاضي لم يعد يحكم بناءً على ما رآه أو سمعه، بل بناءً على ما تقرأه له تقارير خبراء تقنيين وخوارزميات تحليلية.

هذا التحول يخلق فجوة خطيرة بين الحقيقة التقنية (ما تقوله البيانات) واليقين القضائي (ما يقتنع به ضمير القاضي). كيف يمكن للقاضي أن يصل إلى حالة من الاطمئنان التام عندما يكون الدليل عبارة عن معادلة رياضية معقدة أو نتيجة ذكاء اصطناعي؟

5.2. أزمة الصندوق الأسود في الإثبات الجنائي

أخطر تحدي يواجه القضاء اليوم هو الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي (مثل

التعرف على الوجوه، تحليل أنماط السلوك الإجرامي، أو فك تشفير البيانات). العديد من هذه الأنظمة تعمل بما يسمى الصندوق الأسود، حيث تكون عملية اتخاذ القرار داخل الخوارزمية غير قابلة للتفسير حتى من قبل مبرمجيها أحياناً.

إذا قدم النيابة دليلاً يقول: الخوارزمية حددت بنسبة 98% أن المتهم هو الفاعل، فهل يجوز للقاضي الإدانة بناءً على هذا الاحتمال الإحصائي؟

الجواب في هذا الكتاب هو: لا.

مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم يتطلب أن يكون الدليل قابلاً للمناقشة والتفنيد. إذا لم يستطع دفاع المتهم فهم كيفية وصول الخوارزمية لهذه النتيجة، أو استجواب منطقها، فإن الدليل يفقد قيمته الثبوتية.

نحن نقترح اعتماد قاعدة حق الشرح الخوارزمي كضمانة إجرائية جديدة. لا يُقبل أي دليل ناتج عن ذكاء اصطناعي إلا إذا رفق بتقرير يشرح المنطق الذي اتبعه النظام بلغة مفهومة للبشر، ويحدد نسبة الخطأ

المحتملة.

5.3. سلسلة الحفظ الرقمية في عصر السحابة

في الجرائم التقليدية، كانت سلسلة الحفظ تعني وضع الدليل في كيس محكم وإيداعه في مخزن آمن. في العالم الرقمي، الدليل هش وقابل للتعديل بلمسة زر دون ترك أثر ظاهر. نقل ملف من خادم في لندن إلى آخر في نيويورك قد يغير البصمة الرقمية للبيانات، مما يطعن في مصداقيتها.

لضمان اليقين القضائي، ندعو إلى تبني تقنية بلوك تشين كأداة قضائية رسمية لحفظ الأدلة.

بمجرد ضبط الدليل الرقمي (صورة، فيديو، ملف)، يتم تسجيل بصمته فوراً على سلسلة كتل مشفرة لا مركزية.

أي محاولة للتعديل، حتى لو كانت بحرف واحد، ستكسر السلسلة وتظهر فوراً للمحكمة.

هذا يحول سلسلة الحفظ من إجراء بيروقراطي يعتمد على ثقة الموظفين، إلى حقيقة رياضية مطلقة لا تقبل الجدل.

على المشرع أن ينص صراحة على الحجية القانونية للأدلة المحفوظة بهذه الطريقة، وعلى القاضي أن يطلب التحقق من التوقيع الزمني الرقمي لكل دليل معروض.

5.4. الدليل الظني المعزز بالبيانات الضخمة

هل يمكن الإدانة بناءً على أنماط سلوكية مستخلصة من البيانات الضخمة؟ مثلاً: نظام يرصد أن شخصاً ما يتحرك دائماً قرب مواقع جرائم قبل وقوعها بثوانٍ، ويتواصل مع مشتبه بهم آخرين. هل هذا كافٍ للإدانة؟

التقليد القانوني يرفض الدليل الظني وحده في الجنايات. لكن في العصر الرقمي، يتراكم الظن ليتحول إلى شبه يقين إحصائي.

موقفنا في هذا الكتاب هو التمييز بين القرينة القوية واليقين المباشر. البيانات الضخمة يمكن أن تكون أساساً قوياً لفتح التحقيق، أو لتوجيه الاتهام، أو حتى كقرينة مساعدة قوية جداً، لكنها لا يجب أن تكون الدليل الوحيد للإدانة في الجرائم الخطيرة التي تمس الحرية.

يجب أن يظل هناك عنصر بشري مباشر (اعتراف موثق، شاهد عيان، دليل مادي ملموس) يكمل الصورة. الاعتماد الكلي على التنميط الرقمي يفتح الباب لإدانة الأبرياء الذين وقعوا بالصدفة ضمن نمط إحصائي، وهو ما يناقض عدالة الفردانية التي يحميها القانون الجنائي.

5.5. دور الخبير المساعد للقضاء vs خبير الخصوم

مع تعقد الأدلة، أصبح دور الخبراء محورياً. لكن المشكلة تكمن في أن كل طرف يأتي بخبيره الخاص، وتتعارض التقارير الفنية، فيتحير القاضي غير المتخصص

في الترجيح بينها.

نقترح إحداث نقلة نوعية في النظام القضائي بإنشاء هيئة الخبراء المساعدين للمحكمة.

هؤلاء خبراء محايدون يعينهم القضاء مباشرة (وليسوا من اختيار النيابة أو الدفاع)، وتخضع تقاريرهم لرقابة صارمة ومسؤولية جنائية في حال الكذب أو التقصير.

دورهم ليس إثبات وجهة نظر طرف، بل مساعدة القاضي في فهم الحقيقة التقنية المجردة.

يجب أن يخضع هؤلاء الخبراء لتدريب مستمر على الأخلاقيات القضائية وفلسفة القانون، ليكونوا جسراً آمناً بين العلم والقانون.

5.6. معايير جديدة لـ الاقتناع الوجداني

في النهاية، يعود الأمر لضمير القاضي. لكن كيف نطور هذا الضمير ليتوافق مع العصر؟

نحن ندعو لتحديث مفهوم الاقتناع الوجداني ليشمل الاقتناع المنطقي التقني.

على القاضي أن يدرب نفسه على طرح أسئلة نقدية على كل دليل رقمي:

هل مصدر البيانات موثوق وغير قابل للتلاعب؟

هل الأداة المستخدمة في التحليل معتمدة ومعايرة؟

هل توجد احتمالات أخرى منطقية تفسر البيانات غير فرضية الإدانة؟

هل فهمتُ آلية عمل الدليل بما يكفي لأشرح سبب اقتناعي به في حكمي؟

الحكم القضائي في العصر الرقمي يجب أن يكون شفافاً في شرحه للجانب التقني، بحيث يفهمه المختصون ويقتنع به العامة.

5.7. خاتمة الفصل

إن الدليل هو جسر الواقع إلى القانون. إذا كان هذا الجسر مهتزاً بسبب تعقيد التكنولوجيا، فإن العدالة كلها معرضة للسقوط. بتبني معايير صارمة للشفافية الخوارزمية، واستخدام تقنيات الحفظ المشفرة، والاعتماد على خبراء محايدين، يمكننا بناء يقين قضائي رقمي يكون بنفس قوة وثبات اليقين في العصر المادي.

في الفصل القادم، سننتقل من إثبات الجريمة إلى شخصية الجاني، لنناقش كيف يمكن تحويل التركيز نحو إصلاح الإنسان بدلاً من مجرد معاقبة الفعل.

الفصل السادس

شخصية الجاني كعنصر جوهري.. من محاكمة الفعل إلى محاكمة الفاعل

6.1. نقد نموذج الجريمة المجردة

في الإجراءات الجنائية التقليدية، تركز المحاكمة بشكل شبه كلي على وقائع الجريمة: متى حدثت؟ أين؟ وكيف؟ ومن فعلها؟ بمجرد إثبات هذه العناصر، ينتقل القاضي تلقائياً إلى تحديد العقوبة المقررة نصاً، مع اعتبارات محدودة جداً لشخصية المتهم (غالباً ما تختزل في السوابق أو السن).

هذا النموذج يعامل الجريمة كحدث منعزل عن سياق حياة مرتكبها. إنه يفترض ضمناً أن العقوبة الموحدة (مثلاً: 5 سنوات سجن) ستؤثر بنفس الطريقة على شخص ارتكب السرقة بدافع الإدمان المرضي، وآخر ارتكبها بدافع الطمع البارد، وثالث دفعته ظروف قاهرة عابرة.

الواقع يقول غير ذلك. العدالة الحقيقية لا تكمن في معاقبة الفعل بمعزل عن صاحبه، بل في فهم الفاعل بكل تعقيداته النفسية والاجتماعية والبيئية. نحن ندعو هنا إلى جعل تحليل شخصية الجاني ركناً إجرائياً

إلزامياً في مرحلة تقدير العقاب، وليس مجرد إجراء شكلي ثانوي.

6.2. التقرير الاجتماعي النفسي المتكامل: أداة القاضي الجديدة

لكي يتحقق هذا التحول، نقترح استبدال التقرير الاجتماعي التقليدي (الذي غالباً ما يكون سطحياً ويركز على الحالة المادية) بما نسميه التقرير الاجتماعي النفسي الرقمي المتكامل.

يجب أن يُكلف بهذا التقرير فريق متعدد التخصصات (أخصائي اجتماعي، طبيب نفسي، وخبير في السلوك الرقمي) لتقديم صورة شاملة للقاضي تشمل:

الخلفية النفسية: اضطرابات نفسية، صدمات طفولة، أو درجات من النضج العاطفي المتأخر أثرت على الإرادة.

البيئة المحفزة: هل يعيش الجاني في بيئة أسرية أو مجتمعية تدفع نحو الإجرام؟ هل تعرض لضغوط رقمية أو تنمر إلكتروني؟

البصمة الرقمية: تحليل سلوك الجاني على الإنترنت لفهم دوافعه الحقيقية، ومصادر تأثيره، ودرجة انغماسه في ثقافات فرعية إجرامية.

قابلية الإصلاح: تقييم علمي لاحتمالية استجابة الجاني لبرامج إعادة التأهيل المختلفة.

هذا التقرير لا يهدف إلى تبرئة الجاني، بل إلى تخصيص العدالة. فهو يمنح القاضي الخريطة اللازمة لاختيار العقوبة الأنسب التي تحقق الردع والإصلاح معاً.

6.3. التدرج في المسؤولية بناءً على درجة الوعي

بناءً على ما طرحناه في الفصل الثالث حول الإرادة

المقيدة، يجب أن يترجم هذا الفهم نظرياً إلى ممارسة قضائية عبر مقياس درجة الوعي والمسؤولية.

بدلاً من الخيارات الثنائية (إدانة كاملة / براءة)، يقترح الكتاب أن يحدد القاضي في حكمه نسبة المسؤولية الأخلاقية للجاني.

مثال: في جريمة اختراق إلكتروني قام بها مراهق موهوب تقنياً لكنه يعاني من عزلة اجتماعية حادة وتأثر بمجموعات قرصنة، قد يقرر القاضي أن درجة الحرية الإرادية كانت 60% فقط بسبب الضغوط النفسية والبيئة الرقمية المحيطة.

الأثر القانوني: هذا التقييم يبرر قانونياً وأخلاقياً الخروج عن الحد الأدنى للعقوبة السجنية، والتوجه نحو بدائل مثل المراقبة الإلكترونية، الخدمة المجتمعية في مجال الأمن السيبراني، أو العلاج النفسي الإلزامي.

هكذا تتحول العقوبة من انتقام مقدس إلى تدخل علاجي مدروس.

6.4. الفردانية في العقاب: نهاية المقاس الواحد

أحد أكبر عيوب السجون التقليدية أنها تعامل جميع النزلاء بنفس الأسلوب، مما يؤدي غالباً إلى تلويث المجرمين الصغار بالكبار، وزيادة معدلات العودة للإجرام (العود).

بتبني منهج محاكمة الفاعل، يصبح الحكم القضائي تفصيلياً.

للمجرم العقلاني البارد (ذو الخطورة العالية والإرادة الكاملة): تكون العقوبة رادعة وحازمة (سجن طويل الأمد وعزل).

للمجرم الضعيف الإرادة أو ضحية البيئة: تكون العقوبة تأهيلية ومفتوحة (برامج إصلاح خارج السجن، تدريب مهني، دعم نفسي).

هذا يتطلب من المشرع منح القضاة سلطة تقديرية أوسع في اختيار نوع العقوبة وليس فقط مقدارها، مع

وضع ضوابط رقابية صارمة لمنع التعسف.

6.5. دور الضحية في عملية إعادة البناء

لا يمكن الحديث عن شخصية الجاني بمعزل عن الضحية. في نموذج عدالة الفاعل، ندمج مبادئ العدالة التصالحية كجزء من عملية التقدير الجنائي.

تشجيع الحوار (الموجه والمشروط) بين الجاني والضحية يمكن أن يكشف للجاني الأثر الحقيقي لفعله (Beyond the legal damage)، مما يولد نادماً حقيقياً وليس مجرد خوف من العقاب.

يمكن للقاضي أن يجعل جهود الجاني في إصلاح ضرر الضحية (مادياً أو معنوياً) عاملاً مخففاً جوهرياً، بل وشروطاً لإيقاف تنفيذ العقوبة السجنية. هذا يحول الضحية من شاهد سلبي إلى طرف فاعل في تحقيق العدالة.

6.6. تحديات التطبيق ودور التدريب القضائي

طبعاً، هذا التحول ليس سهلاً. فهو يتطلب وقتاً أطول للمحاكمات، وتكلفة أعلى للتقارير المتخصصة، وقضاة مدربين على قراءة هذه التقارير وفهم الأبعاد النفسية.

لذلك، نختم هذا الفصل بدعوة لإنشاء أكاديميات قضائية متخصصة تركز على العلوم الإنسانية والسلوكية بجانب القانون. القاضي في القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون نصفه فقيه والنصف الآخر عالم اجتماع ونفس. بدون هذا الاستثمار في العنصر البشري (القاضي)، ستبقى أفضل النظريات حبراً على ورق.

6.7. خاتمة القسم الثاني

بهذا الفصل، نكون قد أكملنا رسم منهجية التطبيق القضائي الجديد. انتقلنا من دور القاضي كمطبق للنصوص، إلى مهندس للعدالة، ثم إلى مستخدم ذكي للأدلة العلمية، وأخيراً إلى محكم خبير في

النفس البشرية.

لقد أصبح واضحاً أن الهدف ليس مجرد إغلاق ملف الجريمة، بل فتح ملف الإصلاح.

في القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب، سنوجه خطابنا مباشرة إلى المشرعين، لنطرح رؤية مستقبلية لكيفية صياغة قوانين جنائية مرنة، قادرة على مواكبة المستقبل، وتستبدل ثقافة السجن بثقافة الإصلاح المجتمعي.

القسم الثالث

نحو تشريع مستقبلي

من النص الجامد إلى النظام الحي

مقدمة القسم

لماذا تفشل القوانين في مواكبة العصر؟

أيها المشرع الفاضل،

تاريخ التشريعات الجنائية هو تاريخ معركة خاسرة ضد الزمن. فالمشرع، بطبيعته البشرية، ينظر إلى المرآة الخلفية؛ فهو يسن القوانين رد فعل على جرائم وقعت بالفعل، بناءً على وقائع مرّت، وتجارب انتهت. لكن الجريمة، خاصة في عصرنا، تنظر عبر تلسكوب للمستقبل؛ فهي تتطور، تتشكل، وتتغير بسرعة تفوق قدرة أي برلمان على تعديل النصوص.

النتيجة؟ نحن نعيش في حالة من التخلف التشريعي الدائم. نصدر قانوناً اليوم، وغداً تظهر ثغرة لم تكن في الحسبان، أو تقنية جعلت النص عديم الجدوى.

الحل ليس في تسريع عملية التعديل، ولا في تكثيف الجلسات البرلمانية. الحل الجذري يكمن في تغيير فلسفة الصياغة التشريعية ذاتها. نحن بحاجة للانتقال من نموذج القانون كقائمة ممنوعات ثابتة إلى نموذج

القانون كنظام حي مرن.

في هذا القسم، لن نقدم مجرد مقترحات لتعديل مواد، بل سنطرح دستوراً جديداً للتشريع الجنائي، يقوم على المرونة، الاستشراف، والذكاء الاصطناعي التشاركي. فلنبدأ الرحلة.

الفصل السابع

مبادئ التشريع المرن.. قوانين تُسنّ استشرافاً لا ردّ فعل

7.1. نهاية عصر التفصيل المفرط: نحو التشريعات الإطارية

السمة الغالبة على القوانين الجنائية الحديثة هي التفصيل الدقيق. يحاول المشرع توقع كل سيناريو ممكن، ووصف كل أداة جريمة، وتحديد كل ظرف مشدد ومخفف. هذه الطريقة كانت مفيدة في العصر الصناعي

البسيط، لكنها كارثة في العصر الرقمي المعقد.

كلما زاد تفصيل النص، زادت سرعة تقادمه. ذكر أقراص ممغنطة في القانون جعله عاجزاً عن مواكبة التخزين السحابي. ذكر رسائل SMS أغفل تطبيقات المراسلة المشفرة.

نقترح هنا تبني مبدأ التشريعات الإطارية.

بدلاً من سرد أدوات الجريمة، يركز النص على طبيعة الفعل الضار والقيمة المحمية.

مثال تقليدي: يعاقب كل من سرق بيانات مخزنة على قرص صلب... (هذا النص يموت بتطور وسائط التخزين).

النموذج المرن المقترح: يعاقب كل من استولى بغير حق على أي شكل من أشكال البيانات الرقمية أو المعلوماتية، بغض النظر عن الوسيط الناقل أو مكان التخزين.

هذا الأسلوب يمنح القاضي (كما ناقشنا في القسم

الثاني) المساحة لتفسير النص ليشمل أي تقنية مستقبلية، دون الحاجة لانتظار تعديل قانوني جديد قد يستغرق سنوات. المشرع يضع المبادئ والحدود، والقاضي يملأ التفاصيل المتغيرة.

7.2. التجريم الاستباقي: من الضرر الواقع إلى إدارة المخاطر

القانون التقليدي جنائي بطبعه؛ أي أنه يتدخل بعد وقوع الضرر. لكن في جرائم العصر (الإرهاب الإلكتروني، الأوبئة البيولوجية، الانهيار المالي الخوارزمي)، انتظار وقوع الضرر يعني كارثة لا يمكن إصلاحها.

نحن ندعو لإدخال مفهوم التجريم الاستباقي للمخاطر النظامية.

لا نتحدث هنا عن تجريم نية الإجرام المجردة (وهو أمر خطير على الحريات)، بل عن تجريم خلق بيئة خطر منهجي.

إذا صممت شركة نظاماً ذكياً يعلم المشرع والخبراء أنه يحمل احتمالية عالية جداً للتسبب في أضرار جسيمة (مثل السيارات ذاتية القيادة بدون ضوابط أمان كافية، أو خوارزميات تداول مالي غير مستقرة)، فإن مجرد طرح هذا النظام في السوق دون ضمانات أمنية مشددة يُعتبر جريمة بحد ذاتها، حتى قبل وقوع حادث.

هذا يحول المسؤولية من رد الفعل على الكارثة إلى الوقاية منها، ويجبر المطورين والشركات على تبني مبدأ الأمان بالتصميم كالتزام قانوني جنائي، وليس مجرد توصية أخلاقية.

7.3. العقوبات الديناميكية والمرتبطة بالمؤشرات

ثبات العقوبة في النص القانوني هو مشكلة كبرى. غرامة مقدارها 1000 دولار كانت رادعة قبل خمسين عاماً، وهي اليوم مجرد رسوم إدارية للشركات الكبرى. وسجن لمدة سنة قد يكون قاسياً جداً على جريمة تافهة، وخفيفاً جداً على جريمة معقدة.

نقترح فكرة ثورية نسميها العقوبات الديناميكية المرتبطة بمؤشرات.

بدلاً من تثبيت مبلغ الغرامة في النص، يربط المشرع العقوبة بمؤشر اقتصادي أو اجتماعي متغير (مثل نسبة من حجم تعاملات الشركة السنوي، أو مؤشر التضخم، أو متوسط الدخل القومي).

مثال: تُقدر الغرامة بنسبة تتراوح بين 2% إلى 5% من إجمالي الإيرادات العالمية للشركة المخالفة في السنة المالية السابقة. (كما بدأت بعض اللوائح الأوروبية تفعل، لكننا نعممها كفلسفة تشريعية).

هذا يضمن بقاء وجع العقوبة فعالاً وردعاً حقيقياً بغض النظر عن التضخم أو حجم الثروات المتراكمة عبر السنين. العقوبة تصبح حية تتنفس مع الاقتصاد.

7.4. المشرع الذكي: استخدام البيانات الضخمة في صياغة القوانين

حتى الآن، تعتمد عملية التشريع على النقاشات السياسية، آراء اللجان، وضغط الجماعات. نادراً ما تستند إلى بيانات واقعية دقيقة عن فعالية القوانين الحالية.

نحن نقترح إنشاء وحدة استخبارات تشريعية تابعة للبرلمان، مهمتها استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لدراسة أثر القوانين الجنائية.

هل أدت زيادة عقوبة السرقة إلى انخفاض معدلاتها أم إلى زيادة الاكتظاظ السجني فقط؟

ما هي أنواع الجرائم التي تتصاعد في مناطق معينة ولماذا؟

محاكاة تأثير مشروع قانون جديد قبل إقراره باستخدام نماذج محاكاة رقمية.

بهذه الطريقة، يتحول المشرع من سياسي يرتجل إلى مهندس اجتماعي يعتمد على الأدلة. القوانين تُصاغ

بناءً على تنبؤات دقيقة ونتائج قابلة للقياس، مما يقلل من التجربة والخطأ التي تكلف المجتمع غالياً.

7.5. آلية المراجعة الدورية الآلية

مشكلة أخرى هي أن القوانين القديمة تتراكم مثل الطبقات الجيولوجية، يصعب إزالتها أو تحديثها.

نقترح إدراج بند إلزامي في كل قانون جنائي جديد نسميه بند الغروب والتقييم.

ينص هذا البند على أن القانون (أو مواد محددة منه) يفقد مفعوله تلقائياً بعد فترة زمنية معينة (مثلاً 5 أو 7 سنوات)، ما لم يقم البرلمان بمراجعته وتصويته مجدداً بناءً على تقرير تقييم أداء.

هذا يجبر المشرع على مراجعة القوانين دورياً، وحذف ما أصبح عفا عليه الزمن، وتعديل ما يحتاج لتطوير، بدلاً من ترك قوانين ميتة تثقل كاهل النظام القضائي. التشريع يصبح عملية مستمرة من التنقيح والتطوير،

وليس حدثاً لمرة واحدة.

7.6. خاتمة الفصل: التشريع كخدمة عامة مستمرة

إن تبني هذه المبادئ (الإطار العام، الاستباقية، الديناميكية، الذكاء البياناتي، والمراجعة الدورية) سيحول العملية التشريعية من طقوس بيروقراطية جامدة إلى نظام حيوي متكامل.

المشرع في هذا النموذج الجديد ليس هو الآمر الناهي فحسب، بل هو مصمم النظام الذي يهيئ البيئة القانونية لنمو مجتمع آمن وعادل.

في الفصل القادم والأخير من هذا الكتاب، سنجمع كل الخيوط لنطرح الرؤية النهائية: العدالة التصالحية كبديل جذري، وكيف يمكن تحويل السجون من مخازن بشرية إلى مراكز إصلاح حقيقية، مختتمين رحلتنا بدعوة للأمل والتغيير.

الفصل الثامن

العدالة التصالحية والبديل السجني.. نحو مجتمع بلا سجون

8.1. فشل نموذج السجن كحل وحيد

لقد أثبت التاريخ، وخاصة في القرنين العشرين والحادي والعشرين، أن السجن التقليدي فشل ذريعاً في تحقيق أهدافه المعلنة: الإصلاح والردع. بدلاً من أن يكون مستشفى للجناة، تحول إلى جامعة للإجرام، حيث يتخرج المجرم أكثر قسوة، وأكثر اتصالاً بشبكات الجريمة المنظمة، وأقل قدرة على الاندماج في المجتمع.

في عصر تتطور فيه الجريمة لتكون رقمية ومعقدة، يصبح عزل الإنسان خلف الأسوار حلاً بدائياً وغير منطقي. كيف يعالج السجن مجرماً ارتكب جريمة إلكترونية؟ هل العزلة عن العالم هي العقاب الأمثل لمن يعيش في العالم الرقمي؟ أم أن الحل هو منعه

من الوصول مع إصلاح وعيه؟

نحن هنا لا ندعو لإلغاء العقاب، بل ندعو إلى إلغاء السجن كفكرة مركزية في المنظومة الجنائية، واستبداله بمنظومة مرنة من البدائل التي تركز على الإصلاح الفعلي وتعويض الضرر.

8.2. فلسفة العدالة التصالحية: من الدولة ضد المجرم إلى المجتمع يُصلح الخطأ

تقوم العدالة التصالحية على فكرة ثورية: الجريمة ليست مجرد خرق لقانون الدولة، بل هي إيذاء لعلاقات إنسانية ومجتمعية. لذلك، فإن الهدف ليس معاقبة المجرم لإرضاء النص، بل إصلاح الضرر الذي لحق بالضحية والمجتمع.

في هذا النموذج الجديد:

الضحية تصبح طرفاً محورياً، يتم الاستماع لألمها، وتعويضها مادياً ومعنوياً، واستعادة شعورها بالأمان.

الجاني يُواجه مباشرة بعواقب أفعاله أمام من أضرتهم، مما يولد نادماً حقيقياً (بخلاف النادم الوهمي داخل السجن).

المجتمع يشارك في عملية المراقبة والإصلاح، بدلاً من تفويض الأمر للسجان فقط.

نقترح جعل الوساطة التصالحية مرحلة إلزامية سابقة للمحاكمة في جميع الجرائم غير الخطرة على الأرواح (مثل السرقات البسيطة، الاحتيال المالي المتوسط، الجرائم الإلكترونية غير المدمرة). إذا نجحت الوساطة وتم التعويض والصلح، تسقط الدعوى الجنائية أو تُوقف عقوبتها. هذا يخفف العبء الهائل عن المحاكم والسجون، ويعيد اللحمة الاجتماعية.

8.3. ترسانة العقوبات البديلة: أدوات القرن الحادي والعشرين

لا يمكن استبدال السجن إلا بوجود بدائل رادعة وفعالة. نقترح تشريع حزمة من العقوبات الحديثة التي تتناسب مع طبيعة الجرائم الجديدة:

أولاً: العقوبات الرقمية:

الحظر الإلكتروني: منع الجاني من استخدام الإنترنت أو أجهزة معينة لفترات محددة (مثالي لمجرمي الإنترنت).

المراقبة الخوارزمية: تركيب برامج مراقبة على أجهزة الجاني ترصد سلوكه وتنذر السلطات عند أي انحراف، بدلاً من حبسه جسدياً.

الخدمة المجتمعية الرقمية: إلزام hackers بإصلاح الثغرات الأمنية في مؤسسات حكومية أو مساعدة الضحايا في استعادة بياناتهم.

ثانياً: العقوبات المالية الديناميكية: غرامات ضخمة مرتبطة بالدخل (كما ناقشنا سابقاً) تكون أكثر إيلاماً وردعاً من السجن لبعض الجرائم الاقتصادية.

ثالثاً: الإقامة الجبرية الذكية: استخدام أساور إلكترونية متطورة تسمح للجاني بالعمل والعيش مع أسرته تحت مراقبة صارمة، مع حظر الدخول لمناطق معينة.

رابعاً: العلاج النفسي والسلوكي الإلزامي: تحويل مراكز العلاج النفسي إلى سجون مفتوحة للمدمنين ومرتكبي جرائم الدافع النفسي.

8.4. خطة الانتقال: كيف نغلق السجون تدريجياً؟

التحول لن يحدث بين ليلة وضحاها. نقترح خطة انتقالية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (التجريبي): تطبيق البدائل على فئات محددة (الأحداث، كبار السن، مرضى النفس، مرتكبو الجرائم غير العنيفة لأول مرة).

المرحلة الثانية (التوسيع): تحويل 50% من الجنايات المتوسطة إلى قضايا تصالحية، وبناء بنية تحتية رقمية

للمراقبة الإلكترونية.

المرحلة الثالثة (التحول الجذري): إغلاق السجون ذات الأمن المنخفض والمتوسط، وتحويلها إلى مراكز إصلاح وتأهيل مجتمعي، والاكتفاء بسجون مغلقة فقط لأخطر المجرمين (قتلة متسلسلين، إرهابيين، قادة عصابات خطرة).

8.5. خاتمة الفصل: السجن كملاذ أخير، لا كخيار أول

إن المستقبل ينتمي للمجتمعات التي تدرك أن السجين هو إنسان فشل المجتمع في حمايته من الانزلاق، وأن إصلاحه هو استثمار في أمن الجميع. العدالة الحقيقية هي التي تخرج من قاعة المحكمة بمجتمع أكثر سلامة، وليس بسجن أكثر اكتظاظاً.

الخاتمة العامة للكتاب

بيان العدالة الجديدة: دعوة للأمل والعمل

أيها القارئ الكريم، أيها القاضي الفاضل، أيها المشرع الحكيم،

بهذه الصفحات، نكون قد أتممنا رحلة استكشافية عبر أعماق القانون الجنائي، محاولين فك شفرات الماضي لفهم حاضرنا، ورسم ملامح مستقبلنا. لقد بدأنا بالسؤال: لماذا لم تعد النصوص التقليدية تكفي؟ وانتهينا بالإجابة: لأن الإنسان تغير، والجريمة تغيرت، والعالم تغير.

لقد طرحنا في هذا الكتاب نظرية المسؤولية الديناميكية، ودعونا إلى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية التقنية، وطالبنا بقاضٍ يكون مهندساً للعدالة، ومشرّع يكتب قوانين حية ومرنة، ونظام عقابي يستبدل الأسوار بجسور الإصلاح.

قد تبدو هذه الأفكار للبعض مثالية أو بعيدة المنال. لكن

تذكر دائماً أن كل تقدم قانوني كبير في تاريخ البشرية – من إلغاء التعذيب إلى إلغاء عقوبة الإعدام في دول كثيرة – بدأ كفكرة مستحيلة في عقل مفكر جرئ.

القانون ليس مجموعة نصوص مقدسة لا تمس؛ إنه أداة بشرية قابلة للتطوير، ووظيفته الوحيدة هي خدمة العدالة والإنسان. إذا تعطلت الأداة، يجب إصلاحها أو استبدالها، وليس إلقاء اللوم على من يحملها.

إلى كل أبناء الجيل القادم: هذا الكتاب هو هديتي لكم. أملُ أن تعيشوا في عالم تكون فيه القوانين درعاً للحريات، وسياجاً للأخلاق، وليس قيداً للإبداع الإنساني. أملُ أن تشهدوا يوماً تُغلق فيه السجون الكبرى لتتحول إلى جامعات ومتاحف، ويصبح الجاني عنواناً لـ قصة إصلاح ناجحة وليس سجل إجرامي دائم.

الطريق طويل، والشوك كثير، لكن البوصلة واضحة: العدالة ليست في حرفية النص، بل في روحه

الإنسانية.

فلنبدأ العمل اليوم، فما وراء النص ينتظرنا.

والله ولي التوفيق.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

قائمة المراجع المقترحة

أولاً: المراجع العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. (باب في القضاء والسياسة).

2. د. محمد كمال عرفه الرخاوي دراسات في الفلسفة الجنائية المعاصرة

3. وزارة العدل المصرية. مجموعة مبادئ محكمة النقض في المواد الجنائية.

4. различные مؤلفون. مجلة القانون المقارن (أعداد خاصة بالجريمة الإلكترونية).

ثانياً: المراجع الأجنبية (كلاسيكية وحديثة)

1. Montesquieu, C. (1748). The Spirit of the Laws. (المرجع الأساسي لفصل السلطات وطبيعة القوانين).

2. Beccaria, C. (1764). On Crimes and Punishments. (أساس الفلسفة الجنائية الحديثة).

3. Foucault, M. (1975). Discipline and Punish: The Birth of the Prison. (نقد نظام السجون).

4. Lessig, L. (1999). Code: And Other Laws of

Cyberspace. (أساس فهم تنظيم الفضاء الرقمي).

5. Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism. (تحليل تأثير البيانات والخوارزميات على السلوك).

6. Susskind, R. (2019). Online Courts and the Future of Justice. (مستقبل القضاء الرقمي).

7. Harari, Y. N. (2018). 21 Lessons for the 21st Century. (فصول حول الذكاء الاصطناعي والحرية).

8. European Union GDPR & AI Act Documents. (النصوص التشريعية الأوروبية الحديثة كنماذج للتشريع المرن).

ثالثاً: تقارير ودوريات علمية

1. تقارير الأمم المتحدة حول العدالة التصالحية (UNODC Reports on Restorative Justice).

2. دراسات معهد Future of Life Institute حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

3. دوريات: Journal of Criminal Law and Criminology, Computer Law & Security

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الطبع او التوزيع او النشر الا باذن خطي من المؤلف